



أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● مصر بالمركز الثالث عالمياً في زيادة الاحتياطي من الذهب وارتفاع أرصدة ذهب الاحتياطي النقدي لـ ٧,٧ مليار دولار^١.

- صنف مجلس الذهب العالمي، مصر بالمركز الثالث بين الدول الأكثر نمواً في زيادة الاحتياطي من الذهب على مدار العام المنقضي، حيث شهد عام ٢٠٢٢ اتجاه مصر لشراء ٤٤,٦٤ طن على مدار العام الماضي، وتم إضافة ٤٤ طناً للاحتياطي في فبراير دفعة واحدة، وشراء ٦٤ كيلو تقريبا في مرحلة لاحقة ليسجل احتياطي الذهب في مصر ١٢٥,٥٥ طن.
- وأشار مجلس الذهب العالمي، إلى إن البنك المركزي المصري كان "أكبر مشتر للذهب" بين البنوك المركزية العالمية خلال الربع الأول من ٢٠٢٢، بعدما اقتنى خلال فبراير ٤٤ طناً من المعدن النفيس، وارتفعت قيمة الذهب المدرج باحتياطي النقد الأجنبي خلال شهر يناير ٢٠٢٣، ليصل إلى ٧,٧٧٣ مليار دولار، مقابل ٧,٣٢٦ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٤٤٧ مليون دولار، وفقا للبيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري.

● صندوق النقد الدولي، الفائض من تخارج الدولة من الاستثمارات سيستخدم في خفض الدين العام^٢.

- أشارت "إيفانكا هولارد"، رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي لمصر، إلى إن برنامج مصر مع الصندوق هدفه إجراء إصلاح هيكلي يستطيع من خلاله القطاع الخاص أن يوفر وظائف للمصريين برواتب جيدة، ويعزز النمو الاحتوائي.
- وأشارت إلى أن من بين أهدافه أيضاً خفض الدين العام، وأن أحد السبل لذلك هو تعبئة الموارد وبينها الناتجة عن تخارج الدولة من الاستثمارات، مشيرة إلى أن الفائض من بيع تلك الأصول سيتم توجيهه لخفض الدين العام، بالتزامن مع تحقيق فوائض أولية بحسب المستهدف.
- أضافت أن البرنامج لم يغفل الجانب الاجتماعي، بل يحث على الانضباط المالي مع عدم تأثير ذلك على برامج الحماية الاجتماعية.
- وأوضحت إن مصر طالما اعتمدت على سعر صرف مُدار لكن ذلك لم يثبت أي جدوى في أي وقت من الأوقات، وإن سعر الصرف المرن سيمكنها من بناء الاحتياطيات النقدية.
- وتوقعت أن يعود التضخم، الذي يعد مشكلة عالمية، للمستويات المستهدفة في العام المالي ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥، وفي ذلك الصدد كان من الضروري تحسين أثر انتقال السياسة النقدية، وهو ما دفع البنك المركزي للتوقف عن دعم برامج التمويل المدعومة والتي بلغ حجم فروضها ٣٦١ مليار جنيه بنهاية سبتمبر الماضي، قبل أن يقرر البنك المركزي إيقاف مبادرة تمويل القطاع الصناعي والزراعي والعقاري، ويقرر مجلس الوزراء أن تتولى الوزارات المعنية ووزارة المالية تحمل تكلفة الدعم.
- وأضافت إن ذلك يؤدي إلى إيضاح الرؤية بشأن استخدام موارد الموازنة ويجعل استهداف التضخم أسهل للبنك المركزي.

● صندوق النقد الدولي: السياسات المالية الميسرة تحد أمام البنوك المركزية^٣.

- أشار صندوق النقد الدولي، إلى إن السياسات المالية الميسرة في أماكن كثيرة حول العالم باتت تمثل تحدياً أمام البنوك المركزية التي تشدد سياساتها النقدية لمواجهة التضخم، وفي هذا الصدد كتب ثلاثة من الاقتصاديين في الصندوق أنه رغم التشديد الحاد للسياسة النقدية، فقد أصبحت الأوضاع المالية أكثر يسرا في العديد من أنحاء العالم، مما يضع تحدياً أمام البنوك المركزية.
- وأشار توبياس أديان المستشار المالي ومدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي،

¹ <https://www.gold.org/goldhub/research/gold-demand-trends/gold-demand-trends-full-year-2022>

² <https://alborsaanews.com/2023/01/10/1619319>

³ <https://www.alborsaanews.com/2023/02/05/1629150>

وكريستوفر إيرسينج نائب مدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في الصندوق، وفابيو ناتالوتشي نائب مدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، إلى إن البنوك المركزية رفعت أسعار الفائدة بصورة حادة العام الماضي حيث ارتفع التضخم في كثير من البلدان إلى أعلى المستويات منذ عقود، والآن، يؤدي تراجع أسعار الطاقة إلى تخفيض التضخم الكلي وإثارة التفاؤل بشأن إمكانية تيسير السياسة النقدية في وقت لاحق من هذا العام.

وأدت هذه التوقعات إلى انخفاض حاد في أسعار الفائدة العالمية الأطول أجلا كما أعطت دفعة للأسواق المالية في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة على السواء.

ورغم أن هذا قد يكون دافعا لاستنتاج أن السياسة النقدية تسير في اتجاه تقييدي مفرط ومن المرجح أن تتسبب في انكماش اقتصادي لا داعي له، فإن المستثمرين قد يكونون مفرطين في التفاؤل بشأن التقدم في مكافحة التضخم. فبينما انخفض التضخم الكلي بالفعل، وسجل التضخم الأساسي تراجعا طفيفا في بعض البلدان، فكل الرقمين لا يزالان يتسمان بالارتفاع الشديد. ولذلك، يتعين على البنوك المركزية أن تتحلى بالإصرار في مكافحة التضخم وأن تضمن استمرار التشديد الملائم للسياسة النقدية لفترة تكفي لإعادة التضخم إلى انخفاضه المستهدف على أساس دائم.

➤ تشديد حاد

بعد عدة سنوات من التضخم المنخفض، كانت طفرة التضخم أثناء التعافي من الجائحة بمثابة مفاجأة، وتضمن العوامل الأساسية الدافعة للتضخم اضطرابات سلاسل الإمداد، وارتفاع أسعار الطاقة عقب الغزو الروسي لأوكرانيا، والتحفيز النقدي والمالي الهائل الذي استحث الإنفاق على المساكن والسلع المعمرة، وتجاوز التضخم 6% في أكثر من أربعة أخماس اقتصادات العالم، بينما أدت زيادات الأسعار واسعة النطاق إلى رفع التوقعات بشأن زيادات أخرى إلى مستويات مرتفعة قياسا على عدة عقود سابقة.

واستجابت البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة بتشديد حاد السياسة للسياسة النقدية بدءاً من عام 2021، وحذت حذوها البنوك المركزية النظيرة في الاقتصادات المتقدمة، وأدى هذا إلى تشديد الأوضاع المالية على مستوى العالم حتى نهاية خريف العام الماضي. ونتيجة لذلك، يُتوقع الآن أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي هذا العام، مع تباين الآراء بشأن مدى أرجحية أن يتطلب الأمر ارتفاع البطالة لتهدئة أسواق العمل الساخنة.

➤ تفاؤل المستثمرين

غير أنه منذ نهاية العام الماضي، سجلت الأسواق المالية انتعاشا قويا على أثر تراجع أسعار الطاقة ودلائل تشير إلى احتمال وصول التضخم إلى مستوى الذروة، وفي بعض الاقتصادات، هبطت أسعار السلع المدرجة في مقاييس التضخم الأساسي، مثل السيارات والأثاث.

هذه الدلائل على التقدم في تخفيض ضغوط التضخم في ظل استمرار قوة الطلب في أسواق العمل كانت سببا للاعتقاد بأن صناعات السياسات ربما يكونون قد نجحوا في ترويض التضخم بتكلفة بسيطة على النمو الاقتصادي، وهو ما يسمى بالهبوط الاقتصادي الهادئ.

وفي الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، عادت مقاييس التضخم القائمة على السوق لعام قادم إلى مستوى قريب من هدف البنوك المركزية البالغ 2% بعد أن سجلت 6% في الربع الماضي. وشهدت المقاييس انخفضات مماثلة بالنسبة لعدة اقتصادات متقدمة أخرى، وفي الاقتصادات الصاعدة، تراجعت أيضا هذه المقاييس القائمة على السوق لعام قادم، وإن كان بوتيرة أبطأ.

➤ التيسير المتوقع

واقترنت هذه الانخفاضات المأمولة في معدل التضخم بتزايد التوقعات بأن البنوك المركزية لن تتوقف فقط عن تشديد السياسة النقدية قريبا، إنما ستقوم أيضا بتخفيض أسعار الفائدة بسرعة نسبية. وفي كثير من الاقتصادات، أسفر هذا عن تراجع العائد على سندات الدين الحكومي طويل الأجل إلى أقل من عائد السندات الأقصر أجلا.

وغالبا ما يكون هذا الانعكاس في منحني العائد سابقا على فترات الركود، كما توضح السوابق التاريخية. والواقع أن تقييمات المحللين تشير إلى مخاطر ركود كبيرة في كثير من الاقتصادات، غير أن المتوقع هو أن حالات الركود، إذا وقعت، ستكون معتدلة.

وأدى تنامي التوقعات بانخفاض أسعار الفائدة وتباطؤ الاقتصاد على نحو سطحي فحسب إلى الدفع في اتجاه تيسير كبير للأوضاع المالية في الشهور الأخيرة – رغم استمرار رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة. وعكست الأسواق هذا المشهد الحميد نسبيا، فشهدت أسواق البورصة صعودا سعريا، وضافت كثيرا فروق العائد على السندات مقارنة بالسندات القياسية.

➤ معضلة أمام البنوك المركزية

هذه الأوضاع المالية الميسورة أثناء دورة تشديد السياسة النقدية من جانب البنوك المركزية تخلق معضلة أمام صناعات السياسات.

فمن ناحية، تصدر الأسواق المالية إشارة لاحتمال تراجع التضخم دون زيادات ملموسة في البطالة، ويمكن أن

يعتقد صناع السياسات هذه الرؤية، والمصادقة فعلياً على تيسير الأوضاع المالية. ويرى هذا الرأي كثير من المراقبين الذين يشعرون بالقلق من أن تُبالغ البنوك المركزية في حماسها لتشديد السياسة النقدية – وتنسب في هبوط اقتصادي مؤلم بلا داع.

- وبدلاً من ذلك، يمكن للبنوك المركزية رفض تفاؤل المستثمرين، مؤكدة على المخاطر التي تهدد باستمرار الضغوط التضخمية لفترة أطول من المتوقع. ويتطلب منهج إدارة المخاطر هذا فرض أسعار فائدة تقييدية لفترة أطول، إلى أن تظهر أدلة ملموسة على انخفاض التضخم بشكل مستمر.
- وبينما يمكن أن يؤدي ذلك إلى إعادة تسعير مسار السياسة والأصول الخطرة في الأسواق المالية – مما يمكن أن يتسبب في هبوط أسعار الأسهم واتساع فروق العائد على السندات مقارنةً بالسندات القياسية – فإن هناك ثلاثة أسباب تقوم عليها الحاجة إلى هذا المنهج من أجل ضمان استقرار الأسعار.
 ١. الأول أن التاريخ يوضح أن التضخم المرتفع غالباً ما يكون متشعباً بالارتفاع – وقد يواصل مساره المساعد دون توقف – ما لم تُتخذ إجراءات قوية وحاسمة على صعيد السياسة النقدية لتخفيفه.
 ٢. والثاني هو أنه رغم أن تضخم السلع قد تراجع، فإنه يبدو من غير المرجح حدوث الشيء نفسه مع الخدمات دون أن تهدأ سوق العمل بدرجة ملموسة. ومن الضروري أن تتجنب البنوك المركزية الخطأ في قراءة الانخفاضات الحادة في أسعار السلع والقيام بتيسير السياسة قبل حدوث تراجع ملحوظ في تضخم الخدمات وفي الأجور، اللذين يتعدلان ببطء أكبر.
 ٣. والثالث يتمثل في أن التجربة تشير إلى أن الفترات الممتدة من الارتفاع السعري السريع تجعل توقعات التضخم أكثر عرضة للانفلات عن المستوى المستهدف حيث يزداد رسوخ هذه الحالة الذهنية الداعمة للتضخم في سلوك الأسر والشركات.

➤ صناع السياسات يجب أن يثابروا على الدرب

- أشار خبراء الصندوق إلى إنه ينبغي للبنوك المركزية أن تفصح عن الحاجة المرجحة للحفاظ على أسعار فائدة أعلى لفترة أطول إلى أن تظهر أدلة على عودة التضخم – بما في ذلك الأجور وأسعار الخدمات – إلى المستوى المستهدف بصورة مستدامة.
- ومن المرجح أن يواجه صناع السياسات ضغوطاً لتيسير السياسة النقدية مع ارتفاع البطالة واستمرار هبوط التضخم. ويمكن أن تكون هذه التحديات بالغة الحدة في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة.
- ولا شك أن هذه فترة غير عادية يتأثر فيها التضخم بالعديد من العوامل الخاصة، ومن الممكن أن ينخفض التضخم بأسرع مما يتصوره صناع السياسات. غير أن التيسير السابق لأوانه يمكن أن يتسبب في عودة التضخم الحاد بمجرد تعافي النشاط، مما يترك البلدان عرضة لمزيد من الصدمات التي يمكن أن تُخرج التوقعات التضخمية عن نطاقها المستهدف. ومن ثم، فمن الضروري أن يظل صناع السياسات مثابرين على الدرب وأن يركزوا على إعادة التضخم إلى مستواه المستهدف دون إبطاء.

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

• الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تلقي عدد من المسؤولين بسلطنة عمان لترويج للفرص الاستثمارية الواعدة في مصر.

- قامت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي، بزيارة سلطنة عمان، وذلك خلال جولتها لعدد من الدول الخليجية لترويج للفرص الاستثمارية الواعدة في مصر.
- وأشارت الدكتورة/ هالة السعيد، إلى تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في نوفمبر ٢٠١٦، حيث نفذت الدولة المصرية العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية بإصدار حزمة من القوانين والتشريعات تهدف إلى تبسيط إجراءات إقامة المشروعات، وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار المحلي والأجنبي، كما أطلقت الدولة البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية في ابريل ٢٠٢١ بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد المصري لتنويع الهيكل الإنتاجي بالتركيز على قطاعات الاقتصاد الحقيقي وهي الزراعة، والصناعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- وأكدت أن الحكومة المصرية تعطي الأولوية لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري باعتباره حجر الأساس لتحفيز النمو المستدام والشامل، متابعه أن الفترة المقبلة، سيتم التركيز بشكل كبير على توجيه الاستثمارات طويلة الأجل في القطاعات الرئيسية مثل الطاقة المتجددة وتحتية المياه وقطاعات الصحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والصناعة، والزراعة، فضلاً عن توفير الحوافز لتعزيز روابط الاستثمار الأجنبي المباشر مع القطاعات المحلية، مما يسهم في خلق قيمة أكبر ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد.
- وحول صندوق مصر السيادي، أشارت الدكتورة/ هالة السعيد، إلى أنه يعد الذراع الاستثماري للحكومة المصرية، موضحة أنه هناك إقبال قوي على الفرص الاستثمارية التي تقدمها حالياً، حيث يعمل الصندوق من خلال إنشاء منتجات استثمارية جاذبة عبر عدد من القطاعات، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والسياحة والعقارات والخدمات اللوجستية، هذا بالإضافة إلى الجهود الجارية لتحقيق الدخل ورفع قيمة بعض الشركات الكبرى المملوكة للدولة من خلال إشراك القطاع الخاص إما من خلال عمليات الاكتتاب الخاصة أو ترتيبات ما قبل الاكتتاب العام.
- وفيما يتعلق بوثيقة ملكية الدولة أضافت الدكتورة/ هالة السعيد، أن الوثيقة تسلط الضوء على ثلاث آليات رئيسية تتضمن طرح الأصول المملوكة للدولة من خلال البورصة المصرية لتوسيع قاعدة الملكية كلياً أو جزئياً، مع ضخ استثمارات جديدة للقطاع الخاص في الهيكل الحالي لملكية الدولة من خلال مشاركة المستثمرين الاستراتيجيين وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في هيكل الملكية، بالإضافة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص خاصة فيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية والخدمات العامة.
- وأكدت أن صندوق مصر السيادي يعمل على إتاحة فرص استثمارية للقطاع الخاص للاستثمار في الشركات المملوكة للدولة لتعظيم قيمتها والعائد منها حيث تم إطلاق الصندوق الفرعي للطروحات كآلية لتنفيذ وثيقة ملكية الدولة، حيث يهدف الصندوق الفرعي إلى إدارة عملية طرح لبعض الشركات المملوكة للدولة بالبورصة المصرية أو على مستثمر استراتيجي، إتاحة فرص استثمارية في أصول استراتيجية، إلى جانب إعادة هيكلة الشركات قبل عملية طرح مما يعزز قيمتها والعائد منها.

• الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر قادرة على استيعاب الاستثمارات العربية لتحقيق التكامل.

- أكدت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أنه بفضل الرؤية السياسية والاقتصادية للدولة المصرية منذ تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي حققت مصر قفزات إيجابية كبيرة في تهيئة مناخ لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية، مشيرة إلى قدرة البنية التحتية المصرية حالياً على استيعاب كافة الاستثمارات العربية لتغطية كافة الاحتياجات العربية من مختلف السلع والمنتجات.
- وأشارت الدكتورة/ هالة السعيد، إلى إن الفترة القادمة ستشهد العديد من الاستثمارات العربية والأجنبية على الأرض المصرية وفي مختلف المجالات الصناعية والزراعية والسياحية والخدمية، مشيرة إلى وجود إشادة عربية بمستوى البنية التحتية المصرية ومستوى النمو الاقتصادي المصري ودور صندوق مصر السيادي في الترويج للاستثمار، مؤكدة أننا قمنا بشرح الفرص الاستثمارية الواعدة داخل مصر.. مشيرة إلى إعلان رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أمس بتخارج ٣٢ شركة من الدولة.
- وأضافت أن الصندوق السيادي المصري يدخل كشريك مع المستثمر الأجنبي أو العربي كشريك أقلية وليس كشريك أغلبية وذلك بهدف تسهيل وتشغيل وطمأنه القطاع الخاص.
- وأشارت إلى أن الدولة المصرية تؤكد على الحياد التنافسي والجميع على قدم المساواة كمشترين ولدينا حزمة

⁴ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=3706&lang=ar>

⁵ <https://mped.gov.eg/News?id=57>

من الفرص الاستثمارية الواعدة طويلة الأجل، مؤكدة أن تلك الخطوات لخلق قيمة مضافة، مشيرة إلى أن كافة الاقتصاديات الناشئة تتميز بتراجع سعر صرف العملات، وذلك لا يقلق المستثمر طويل الأجل ونحن حررنا سعر الصرف، وأن تأرجح سعر العملة مؤقت وأن البنك المركزي المصري اتخذ العديد من الخطوات اللازمة وتم الإفراج عن العديد من السلع من الموانئ.

- وأشارت الدكتورة/ هالة السعيد، إلى أن الظروف التي مر بها العالم مؤخرًا والمنطقة العربية بعد جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية يجعلنا نفكر في التكامل العربي في مجال التصنيع والإنتاج لتغطية كافة الاحتياجات العربية مستقبلاً، مشيرة إلى أن الدولة المصرية بها مقومات تجعلها قادرة على تغطية ذلك بالإضافة إلى وجود بنية تحتية وشبكة طرق وموانئ جديدة وطاقة وأيدي عاملة ماهرة لتلبية كافة مجالات الاستثمارات العربية والأجنبية.
- وأضافت أن سوق العمل المصري مميز، حيث أن ٦٠% من عدد السكان تحت سن ٣٥، وهو ما يجعل وجود أيدي عاملة كبيرة قادرة على الإنتاج، مؤكدة أن الدولة بدأت في الاهتمام بالتعليم الفني وتأهيل الأيدي العاملة بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل كذلك إنشاء المدارس الفنية والجامعات التكنولوجية وربطهما بالمصانع لسد احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة المدربة.
- ولفتت إلى أن الدولة بدأت في تنفيذ منظومة متكاملة على مراحل للقضاء على البيروقراطية داخل أجهزة الدولة والقضاء عليها، مؤكدة على وجود الرخصة الذهبية للمشروعات حيث أن المستثمر يقدم عليها وفي خلال ٢٠ يوماً فقط يحصل على رخصة المشروع.
- وأشارت إلى إن الدولة حالياً تركز على مشروعات في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والسياحة، مشيرة إلى أن مصر استقبلت ما يقارب ١٥ مليون سائح ٢٠٢٢ وأن المستهدف للدولة المصرية الوصول إلى ٥٠ مليون سائح سنوياً وذلك نظراً للمقومات التي تتمتع بها الدولة وتنوع مجالات السياحة حيث بدأت الدولة في الشروع نحو إنشاء العديد من الفنادق وطرحتها أمام المستثمرين مثل مجمع التحرير ومقر الحزب الوطني بالقاهرة مع فتح المجال أمام الاستثمار في المشروعات السياحية نظراً لوجود احتياج كبير لتغطية الطلب العالمي على السياحة المصرية.
- وأشار السيد الأستاذ/ أيمن سليمان، الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي، إلى إن الاقتصاد المصري متنوع المصادر، ولديه العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف المجالات، مؤكداً أن كافة المشروعات المطروحة دولارية وأنها نتحدث عن نمو اقتصادي مركب بوتيرة عالية بما يحقق استقراراً لسعر الصرف.
- وأضاف أن كافة المشروعات الجديدة في مجال الطاقة الجديدة والنظيفة تستهدف خلق صناعات وتصديرها لأوروبا وذلك بعد إنشاء عدد من الموانئ والطرق والخدمات اللوجستية لتسهيل عملية التصدير للقارة الأوروبية خلال المرحلة القادمة.

• الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، أنشطة التجارة الإلكترونية تتطلب تعديلات تشريعية^٦.

- أكد الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، أننا نتطلع إلى ابتكار نظم وقواعد وإجراءات جديدة للمراجعة والمحاسبة للتعامل مع الاقتصاد الرقمي، موضحاً أن أنشطة التجارة الإلكترونية تتطور بمعدلات متسارعة وتتطلب تعديلات تشريعية لمواكبة المتغيرات العالمية.
- وأشار إلى أننا ماضون في «ميكنة الاقتصاد» من خلال العمل المتواصل على توطين التكنولوجيا العالمية الأكثر تطوراً في تعزيز حوكمة دائرة النشاط الاقتصادي، بدءاً من طلب استيراد السلع والبضائع ومستلزمات الإنتاج عن طريق منظومة التسجيل المسبق للشحنات «ACI»، ومروراً بوصولها إلى الموانئ وحتى بيع المنتجات للمستهلك النهائي في السوق المحلية أو التصدير خارج مصر.
- وأشار إلى أن الأنظمة الإلكترونية الضريبية والجمركية تُسهم في الرصد اللحظي للصادرات والواردات عبر المنصة المميكنة الموحدة «نافذة»، والرصد اللحظي أيضاً للتعاملات التجارية بين الشركات وبعضها البعض بمنظومة «الفاثورة الإلكترونية»، والرصد اللحظي بين الممولين، والمستهلكين بمنظومة «الإيصال الإلكتروني» على نحو يساعد في التيسير على المتعاملين مع «الضرائب» و«الجمارك»، ويضمن تعظيم جهود دمج الاقتصاد غير الرسمي؛ بما يُعزز الإيرادات العامة، ويُمكن الدولة من تحقيق المستهدفات التنموية، وتحسين معيشة المواطنين، والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم.
- وأضاف الدكتور/ محمد معيط، أن الأزمات العالمية المتتالية بدءاً من جائحة كورونا وحتى الحرب في أوروبا، أثبتت صحة الرؤية المصرية الاستباقية في التحول للاقتصاد الرقمي، بما يُمثله من ركيزة أساسية لامتلاك قدرة أكبر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، تركز على تحفيز الاستثمار، وتعزيز الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، موضحاً أن الأنظمة الإلكترونية جعلت «المالية العامة للدولة» أكثر مرونة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، حيث إن «الموازنة الإلكترونية» تُمكننا من رصد الإيرادات والمصروفات العامة لحظياً، ومن ثم تقدير الموقف المالي السليم، على نحو يضمن رفع كفاءة الإنفاق العام، وتحقيق الانضباط المالي.

⁶ <https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1212533.html>

وأشار إلى إن الدولة تتبنى استراتيجية وطنية متكاملة لتطوير نظم العمل بكل قطاعات الدولة، والانتقال إلى «مصر الرقمية»؛ تحقيقاً لرؤية «مصر ٢٠٣٠»، باعتبار التحول الرقمي اللغة المشتركة بين اقتصادات العالم، التي تسهم في تعظيم جهود التعاون وتوحيد المعايير ذات الصلة بمجال السياسات والتطبيقات المالية وتوسيع مظلة التمويل المالي.

وأكد أن منظومة «المحاسبة والمراجعة» تُعد في مقدمة المجالات التي تحظى باهتمام الحكومة المصرية؛ انطلاقاً من دورها المتعاظم في ضبط الأداء المالي والمحاسبي الذي يركز على التوظيف الأمثل للتطبيقات الرقمية في تطوير مفاهيم ومبادئ تصميم نظم المعلومات المحاسبية، بما يسهم في تحسين جودة التقارير المالية، وإعداد التقديرات المحاسبية بشكل دقيق، وتقييم المخاطر بطريقة فعّالة، لافتاً إلى أن هناك تضامناً لجهود مختلف الجهات الحكومية للتحديث الدائم لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية لتتوافق مع المستجدات الدولية، على نحو يراعي الظروف والمتغيرات الاقتصادية.

وإلى أهمية تعزيز سبل التعاون مع المؤسسات والجمعيات المنظمة لمهن المحاسبة والمراجعة بالدول العربية الشقيقة، على نحو يُساعد في تحقيق المزيد من الإفصاح والشفافية للقوائم المالية للشركات والأوراق المالية المتداولة، ورفع مستوى دقة الرقابة الداخلية، ومراقبة الحسابات في إيرادات ومصروفات الموازنات العامة للدول، وتعزيز حوكمة النشاط المالي والاقتصادي؛ بما يسهم في زيادة ثقة المستثمرين، والمؤسسات الدولية في المناخ الاقتصادي المصري والعربي.

• الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري قادر على التعامل مع ما ذكره تقرير وكالة «موديز» من تحديات^٧.

أكد الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية أن الحكومة تعاملت بإيجابية مع التخوفات الواردة في تقرير وكالة «موديز»، الذي انتهى إلى خفض «التصنيف الائتماني» لمصر إلى B3 مع نظرة مُستقبلية مُستقرة، رغم ما اتخذته الحكومة من إجراءات وسياسات وتدابير متكاملة أسهمت في قيام مؤسسة «ستاندرد آند بورز» خلال الأسبوعين الماضيين، بتثبيت التصنيف الائتماني لمصر، مع نظرة مُستقبلية مُستقرة.

وأضاف أن الالتزام بوتيرة الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي باتفاق يمتد إلى ٤٨ شهراً؛ يسمح بوجود آفاق للنمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة، ويُعزز القدرة على الحصول على التمويل الكافي لتلبية الاحتياجات الخارجية للبلاد، موضحاً أننا ننفذ برنامجاً وطنياً للإصلاح الاقتصادي لضمان استقرار الأوضاع الاقتصادية والحفاظ على الانضباط المالي وزيادة تنافسية الاقتصاد المصري؛ استكمالاً لما تحقق في السنوات الماضية ومنها العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، حيث بلغ العجز الكلي ٦,١٪ من الناتج المحلي نزولاً من ٦,٨٪ في العام ٢٠٢٠/٢٠٢١ وتحقيق فائض أولي للعام الخامس على التوالي بلغ ١,٣٪ من الناتج المحلي، في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.

أشار الدكتور/ محمد معيط، إلى أن قناة السويس حققت حصيلة تعتبر الأعلى تاريخياً وصلت ٧ مليارات دولار، ومن المتوقع أن تصل إلى ٨ مليارات دولار خلال عام ٢٠٢٣، كما أنها حققت أعلى عائد شهري في تاريخها خلال يناير الماضي بـ ٨٠٢ مليون دولار بزيادة سنوية ٤٧٪.

أشار إلى أن إيرادات قطاع السياحة ارتفعت خلال العام الماضي إلى ١٠,٧ مليار دولار في ظل التدفقات القوية من أسواق متنوعة مثل دول الخليج وألمانيا وبولندا.

وأكد الوزير زيادة حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٧١٪ لتتخطى نحو ٩,١ مليار دولار مقارنة بنحو ٥,٢ مليار دولار في العام الذي يسبقه، وتنوعها بين العديد من القطاعات وأهمها: الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وأوضح الدكتور/ محمد معيط، أن تقرير مؤسسة «موديز» يُشير إلى توقعات بتراجع عجز الحساب الجاري في مصر بصورة تدرجية لنحو ٣٪ في العام المالي المُقبل ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مقارنةً بنحو ٣,٥٪ في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، لافتاً إلى التحسن الكبير في مؤشرات الميزان الجاري للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، حيث حققت حصيلة الصادرات غير البترولية ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة ٢٩٪ سنوياً على ضوء زيادة الصادرات من الأسمدة والأدوية والملابس الجاهزة، كما تم تحقيق فائض كبير على جانب الميزان التجاري البترولي بـ ٤,٤ مليار دولار على ضوء التوسع في الصادرات من الغاز الطبيعي التي وصلت حصيلتها الشهرية إلى نحو ٧٠٠ مليون دولار، مؤخراً.

وأشار إلى أن تقرير مؤسسة «موديز» توقع تحسن مسار الدين العام؛ نتيجة لما تحقّقه مصر من فوائض أولية في الموازنة العامة، حيث إن الحكومة استطاعت بناء احتياطات الإنفاق للاستفادة منها عند الحاجة دون تعريض

⁷[https://idsc.gov.eg/Upload/DocumentLibrary/Attachment_A/8048/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D9%8A%D8%B3%209%20%D9%81%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%B1%202023-%D8%B9%D8%AF%D8%AF%20%D8%B1%D9%82%D9%85%20504-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A9%20\(1\).html](https://idsc.gov.eg/Upload/DocumentLibrary/Attachment_A/8048/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D9%8A%D8%B3%209%20%D9%81%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%B1%202023-%D8%B9%D8%AF%D8%AF%20%D8%B1%D9%82%D9%85%20504-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A9%20(1).html)

أهدافها المرتبطة بتحقيق فوائض أولية للخطر، كما أشاد بوثيقة سياسة ملكية الدولة التي تسهم في جذب المزيد من التدفقات الرأسمالية المُستدامة، ويتم على ضوءها تنفيذ خطة الطروحات الحكومية بطرح أكثر من ٢٠ شركة لأول مرة سواءً بالبورصة أو لمستثمر استراتيجي؛ بهدف توسيع مشاركة المواطنين والقطاع الخاص في عملية التنمية والمشاركة في إدارة وملكية المؤسسات العامة المملوكة للدولة.

■ وأكد الدكتور/ محمد معيط، أن تقرير مؤسسة «موديز» يُشير إلى إمكانية رفع التصنيف الائتماني لمصر، من خلال تنفيذ الدولة المصرية لمجموعة من الإصلاحات التي تتعلق بتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، فضلاً على تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تنفذ الدولة سلسلة من الإصلاحات لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودعم وتنافسية المنتجات المصرية، بما يُعزز نمو الصادرات المصرية، مع جهود تحسين بيئة الأعمال في البلاد، موضحاً أن الحكومة المصرية ماضية في تنفيذ التكاليف الرئاسية بالوصول بالصادرات المصرية إلى ١٠٠ مليار دولار سنوياً عبر العديد من المحفزات التصديرية، من خلال توفير السيولة النقدية اللازمة لدوران عجلة الإنتاج، وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية، حيث سيتم اعتباراً من العام المقبل، صرف المبالغ المخصصة لدعم الصادرات في نفس عام التصدير، رغم ما تفرضه الأزمات العالمية المتتالية من ضغوط على موازنات مختلف الدول بما فيها مصر.

■ وأشار الدكتور/ أحمد كجوك، نائب الوزير للسياسات المالية والتطوير المؤسسي، إلى إن برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي وغيره من كبرى المؤسسات الدولية، قادر على التعامل مع التحديات التي ذكرتها وكالة «موديز» بل والعمل على تحسين كل المؤشرات الاقتصادية والمالية ومنها: زيادة حجم الاحتياطات من النقد الأجنبي وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أقرت الدولة خطة متكاملة للإصلاح الاقتصادي تتضمن تبنى حزمة متكاملة ومتسقة من السياسات والتدابير والإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تحفيز مسار النمو المرتفع والمستدام المدفوع بدور ومساهمة أكبر من القطاع الخاص لضمان خلق فرص عمل منتجة وكافية، على نحو يسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وضمان استدامة الدين العام في المدى المتوسط، والعمل على تعزيز صلابة الاقتصاد المصري وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية التي زادت حدتها وتكرارها على المستوى العالمي مؤخراً، ومد شبكة الأمان الاجتماعي للطبقات الأولى بالرعاية.

■ وأوضح أن هناك بعض المؤشرات والبيانات الأولية الإيجابية مثل قدرة السلطات المصرية على مضاعفة كميات الغاز المصدر خاصةً إلى الدول الأوروبية مؤخراً، والإعلان عن العديد من الصفقات الكبرى للاستثمار الأجنبي المباشر بالسوق المصرية بما يعكس ثقة ورغبة عدد من المستثمرين على زيادة تدفقاتهم إلى مصر، إضافة إلى الإجراءات التي تزامنت مع «مؤتمر المناخ» بما في ذلك الإصلاحات والفرص الاستثمارية الكبرى خاصة في مجال الهيدروجين الأخضر وتوليد الكهرباء من الطاقة الجديدة والمتجددة وكذلك الفرص المتوفرة في مجالات تحلية المياه والزراعة المستدامة والطاقة والنقل النظيف التي تمثل فرصاً استثمارية كبرى للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

● الدكتورة/ نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي، ٦٨% من برامج الحماية الاجتماعية توجه إلى المناطق الريفية^٨

■ أشارت الدكتورة/ نيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي، إلى إن ٦٨% من برامج الحماية الاجتماعية توجه إلى المناطق الريفية، حيث يتواجد الفقر، ويحصل ٧٤% من النساء عليها.

■ وأضافت أن برنامج «تكافل وكرامة» من البرامج الشبابية، خاصة أن ٤٥% من المستفيدين منه أقل من ٢٤ عاماً، والأقل من ١٨ عاماً يمثلون ٣٦%.

■ وأشارت إلى أن نحو ٦٠% من مستفيدي الدعم النقدي «تكافل وكرامة» كانوا يعانون من الأمية، وعملت الوزارة على تقليل تلك النسبة وبالفعل نجحت في تقليصها، مشيرة إلى أن هناك علاقة طردية بين انتشار الفقر وحجم الأسرة، لذلك قمنا بربط الدعم بحجم الأسرة.

■ وشددت على أن وزارة التضامن الاجتماعي تغذي الوزارات المختلفة بكافة البيانات كي تشمل أسر «تكافل وكرامة» بالتأمين الصحي الشامل، وكذلك للتأكد من تطبيق مشروعية الصحة والتعليم للأسر المستفيدة من برنامج الدعم النقدي المشروط.

■ وأضافت أن بعض الأسر ليس لديها الوعي الكافي، لذلك شرعت الوزارة في تنفيذ برنامج «وعي» للتنمية المجتمعية، الذي يعمل على تصحيح وتصويب الأفكار والمفاهيم والمعتقدات الخاطئة والمغلوطات الشائعة في المجتمع، كما تتيح الوزارة الحصول على وسائل تنظيم الأسرة بالمجان، ولديها برنامج «كفاية» الذي يهدف إلى الحد من الزيادة السكانية بين الأسر، وهناك تنسيق كامل مع الجمعيات التي تعمل على الأرض من أجل توعية الأسر بالاكتماء بطفلين لكل أسرة.

■ وأشارت إلى أن الوزارة تتوسع في حضانات الأطفال؛ لكي تمنح السيدات فرصة العمل، لأنه كلما خرجت المرأة لسوق العمل كلما ساعد ذلك في تحقيق التمكين الاقتصادي للأسرة.

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستطيع حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل للمؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

وتستعرض المادة (٧٥) الحوافز، فتتص على أن يمنح مجلس الإدارة أياً من الحوافز التالية للمشروعات المنصوص عليها بالمادة (٧٤) من هذه اللائحة:

١. رد قيمة توصيل المرافق إلى الأرض المخصصة للمشروع أو جزء منها، وذلك بعد تشغيله.
٢. منح المشروعات آجالاً لسداد قيمة توصيل المرافق، بما في ذلك الإعفاء الكلي أو الجزئي من فوائد التأخير.
٣. تحمل الدولة جزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين.
٤. تخصيص أراضٍ بالمجان أو مقابل رمزي.
٥. رد ما لا يجاوز نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروع.
٦. الإعفاء من تقديم الضمانات اللازمة لحين بدء النشاط عند تخصص العقارات اللازمة للمشروع، أو تخفيض قيمة هذه الضمانات.
٧. رد قيمة الاشتراك في المعارض أو تحميله كلياً أو جزئياً.

● صندوق مصر السيادي واتصالات مصر يطلقان شركة إرادة لتمويل المشروعات الصغيرة^{١١}.

- أطلق صندوق مصر السيادي بالشراكة مع اتصالات مصر شركة جديدة متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية، تحت اسم "إرادة لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر".
- وتقدم الشركة خدمات التمويل لهذا القطاع المهم. وتتماشي هذه الخطوة مع توجه الدولة المصرية لإتاحة المزيد من فرص العمل أمام الشباب وأصحاب المشروعات للحصول على التمويل اللازم لهم، بما يسهم في تحقيق استراتيجية الدولة للشمول المالي لدعم النمو الاقتصادي تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠.
- وأشارت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي- إلى إن إطلاق الشركة يأتي ضمن توجهات الدولة لتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لخلق فرص عمل أمام الشباب وتوفير سبل النمو في أعمالهم. وأكدت أن توفير التمويل عبر التكنولوجيا المالية سيسهل عملية الوصول لأكثر عدد ممكن من المستفيدين ويدعم توجه الدولة نحو الرقمنة والشمول المالي وتحقيق التحول الرقمي في كافة القطاعات، والوصول إلى أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الأممية وخاصة هدفي ٥ (المساواة بين الجنسين) و ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي).
- وأشار الأستاذ/ أيمن سليمان- الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي -إلى إن إطلاق "إرادة" تم عبر صندوق مصر الفرعي للخدمات المالية والتحول الرقمي التابع لصندوق مصر السيادي بالشراكة مع اتصالات مصر وعمرو أبو العزم، الأمر الذي سيحقق أكبر استفادة ممكنة من خبرات الشركاء بما يتواءم مع استراتيجية الصندوق. وأضاف أن وجود اتصالات مصر كشريك استثماري في "إرادة" يتيح وصول خدمات متعددة بشكل سريع عبر التكنولوجيا المالية طبقاً لاحتياجات ونوعية العملاء.
- وذكر أن مصر تمتلك كل المقومات لإطلاق الاقتصاد الرقمي بشكل فوري وفقاً لرؤية الصندوق الفرعي القائمة على دعم الدولة في التحول الرقمي لتحقيق العائد المادي والتنموي في كافة القطاعات وعلى رأسها قطاع التكنولوجيا المالية، والمساهمة في تطوير التكنولوجيا المصرفية، وتقديم خدمات مالية غير مصرفية مبتكرة داعمة لتحفيز النمو الاقتصادي وتسريع عملية التحول بالشراكة مع مستثمرين متخصصين.
- وأعرب المهندس/ حازم متولي، الرئيس التنفيذي بشركة اتصالات مصر عن سعادته بإطلاق شركة «إرادة» بالشراكة مع صندوق مصر السيادي، مشيراً إلى أنها ستدار عبر مجلس إدارة مستقل.
- وأضاف أن اتصالات مصر التي بلغت استثماراتها في السوق المصري على مدار ١٥ عاماً أكثر من ٧٠ مليار جنيه تسعى لتقديم القروض للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تستهدف الحصول على تمويلات لتسيير أعمالها في السوق المصري عبر "إرادة" والتي هي نتاج شراكة متميزة مع صندوق مصر السيادي ومجموعة من الخبرات الكبيرة في مجال التمويلات غير المصرفية.
- وذكر المهندس/ حازم متولي، أن اتصالات مصر تهدف إلى تعزيز بيئة الأعمال وترسيخ آليات الشمول المالي لدعم النمو الاقتصادي تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠، كما تتواءم مع سياسة المجموعة الأم وشركاتها التابعة القائمة على التوسعات في الأسواق الخارجية مما يعزز حضور المجموعة التي تنتشر خدماتها اليوم في ١٦ دولة حول العالم وخطتها الطموحة للتحول لشركة تكنولوجيا متكاملة.

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

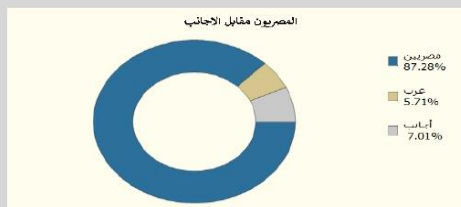
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة 3,93% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 9 فبراير 2023، مقارنةً بانخفاض بنسبة 0,06% في بداية الأسبوع. وارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة 1,71% مقارنةً بانخفاض بنسبة 2,87% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الخميس بنسبة 3,65% مقارنةً بانخفاض بنسبة 0,21% في بداية الأسبوع، كما ارتفع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة 1,52% مقارنةً بانخفاض بنسبة 1,84% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

- **انفوجراف (1) يوضح تقرير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي تشير إلى تحول مصر لمركز إقليمي لصناعة وتصميم الإلكترونيات:**



تابعونا على المنصات الرقمية



WWW.IDSC.GOV.EG

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يناير 2023

